ملف العدد

مصر و بنك التنمية لتكتل البريكس
الفرص والتحديات

أ.د. هبة جمال الدين
استاذ مساعد بمعهد التخطيط القومي

الملخص:

جاء تأسيس بنك التنمية لتكتل البريكس كأحد تحالفات القوى الصاعدة لتغير الحوكمة الدولية، التي أرستها اتفاقية بروتنودز لتمثيل غير متوازن لصالح القوى الغربية، فيسعي البنك والتكتل لزيادة قوته التصويتية بل ولعب دور بديل للمؤسسات القائمة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وزاد الأمر بدراسة صك عملة جديدة للتكتل لتحل محل الدولار، مما سيكون له كبير الأثر في التصعيد الأمريكي ضد التكتل والبنك ، ولكنه خطوة إيجابية لتغير موازين القوي للتخلص من العقوبات الأمريكية، وما تحدثه من ارتداد في سوق الاقصادات الناشئة.

وفي عام 2023 جاء قرار مصر بالإنضمام للبنك مما طرح عدة تساؤلات حول فوائد مصر، والمزايا الممكن جنيها مقابل التحديات المحيطة لعضوية البنك، وهذا ما تحاول الدراسة معالجته في ضوء نظرية التبعية التي يسيطر فيها المركز على الأطراف، فيمثل بنك التنمية أحد محاولات دول الأطراف للتخلص من استغلال دول المركز لموارد ومقدراتها.

Abstract:

Agreement of establishing the New Development Bank (NDB) of the BRICS bloc can be explainded as alliances of the rising powers to change the international governance of Protonwoodes Agreement. That represent an unbalanced representation in favor of the Western powers, but NBD & BRICS aim to increase its voting power, and even to play an alternative role to existing institutions such as the World Bank and the International Monetary Fund. NBD studies to produce a new currency-to replace the dollar, which would have a great impact on the American escalation against the bloc and the bank. However we can read this trial as a positive step to change the balance of power to get rid of the American sanctions and the regression they cause in the emerging economies market.

And in the year 2023, Egypt's decision to join the bank came, to raise several questions about Egypt's benefits & advantages that can be reaped in exchange for the challenges surrounding the bank's membership, This is what the paper attempts to address in the light of the dependency theory in which the center controls the periphery.

مقدمـــــة:

جـاءت اتفاقيـة برتنـون وودز لضـمان اسـتقرار الاقتصـاد العالمـي بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة لضـمان تثبيـت أسـعار صرف العمـلات أمـام الـدولار مقابـل ربـط الأخـير بالذهـب ليتحـول الـدولار مـن عملـة محليـة إلى عمليـة احتياطيـات دوليـة، ومـا أدي لتأسـيس مجموعـة البنـك الـدولي عـام ١٩٤٤ وصنـدوق النقـد الـدولي حتـي جـاء الرئيـس الأمريـكي نيكسـون عـام ١٩٧١ بإلغـاء الربـط بـين تحويـل الـدولار لذهـب وتـرك العملـة الأمريكيـة للسـعر الـذي تسـتحقه في السـوق ورغـم الصدمـة الـذي احدثهـا في الاقتصـاد العالمـي لكـن ظـل الـدولار عملـة الاحتياطـات الدوليـة واسـتمر البنـك الـدولي وصنـدوق النقـد الـدولي ذراعـي الاقتصـاد في العـالم.

ومـع الهيمنـة الأمريكيـة عـلى العـالم بـدأ الأقتصـاد العالمـي في التغـير بظهـور قـوى جديـدة صاعـدة اقتصاديـا كالصـين وروسـيا ومجموعـة دول البريكـس، وبـدأ الحديـث عـن الحاجـة لتغـير منظومـة الحوكمـة العالميـة التـي تنظـم العـالم منـذ أربعينيـات القـرن المـاضي عـبر ظهـور كيانـات اقتصاديـة جديـدة تكـون لهـا ثقـل اقتصـادي وبالتبعيـة تأثـير سـياسي في مجـري السياسـة العالميـة فظهـر تكتـل البريكس وتوسـع ليشـمل البريكـس بلـس ومنظمـة شـنغهاي وبنـك التنميـة والاسـتثمار الاسـيوي ونجحـت الصـين في الترويـج لمبـادرة الحـزام والطريـق، وبـدأ الترويـج لهـا بعـدة سـبل فهنـاك مـن نظـر إليهـا وكأنهـا بديـل عـن المنظـمات الدوليـة العاملـة ، وهنـاك مـن أعتبرهـا قـوى لتغـير مراكـز الثقـل في التنظيـم العالمـي، وهنـاك مـن نظـر إليهـا كمدخـل للـدول الناميـة والآخـذه في النمـو للتأثـير والتغلـب عـلي التحديـات التـي تواجههـا مـن المعسـكر الغـربي وتعظيـم مكاسـبها السياسـية والاقتصاديـة عـلي الصعيـد الـدولي والمحـلي ،تطبيقـا لنظريـة المركـز والأطـراف أمـلا في التخلـص مـن اسـتغلال بـلاد الشـمال أو المركـز لبـلاد الجنـوب أو الأطـراف حيـث تسـتند نظريـة المركـز والأطـراف عـلى فرضيـة وجـود مركـز قـوي يهيمـن عـلى باقـي أطـراف الكـرة الأرضيـة و هـذا المركـز تقـف فيـه قـوى عالميـة متحالفـة اسـتراتيجيا مـن أجـل هـدف واحـد و هـو السـيطرة و الهيمنـة عـلى كامـل دول الأطـراف و عـدم السـماح لهـا بالانضـمام لـدول المركـز.

ويمكن القول، أن تكتل البريكس جاء ليساهم في إنشاء نظام مرن جديد لتحالفات القوى الصاعدة (بما في ذلك تجمع BRICS نفسه). فوضع تجمع البريكس على أولوياته إصلاح الحوكمة العالمية التي جاءت لتفرض نظام غير تمثيلي لكل دول العالم وغير مجهز لمواجهة التحديات، ونتج عنها نظام يتسم بالشلل في مواجهة عدد من الأزمات الدولية.

فقد وجدت دول البريكس تقاربًا في القيم حول معايير الحل السلمي للصراعات العالمية ، واتخاذ القرارات المتعددة الأطراف ، وإصلاح مؤسسات الحكم العالمي ، والتركيز على التنمية أكثر من الأمن ، علاوة على الانزعاج المشترك من قيام الغرب بفرض حلوله للمشاكل ورؤيته على المجتمع الدولي ، وهذا ما يسميه والتر مينولو مصفوفة القوة العالمية التي لم تتغير منذ العبودية، فقد أصبح تكتل البريكس قادراً على تنسيق المواقف الدبلوماسية والتفاوضية التي تتخذها في المفاوضات الدولية، فقامت -على سبيل المثال- دول BASIC(البرازيل وجنوب إفريقيا والهند والصين) خلال مؤتمر تغير المناخ في ٢٠١٠ بإتخاذ مواقف أكثر تناسقًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي مجموعة العشرين أيضًا، مما يعكس قدرتهم على التركيز على ما يتفقون عليه مما يساعد في تقليل الاختلافات ، التي تكون كبيرة في بعض الأحيان ، فيما بينهم مما يعزز من قدرتها التفاوضية والدبلوماسية حيث تحولت سلطة اتخاذ القرار بالفعل من مجموعة السبع إلى مجموعة العشرين التي تلعب فيها دول البريكس دورًا بارزًا إلى جانب القوى الناشئة الأخرى، فهم يطورون إجماعًا داخليًا حول الاستثمار والتجارة بين دول البريكس والتنمية الاقتصادية والتعاون والمساعدة، الأمر الذي يعتبر عنصراً أساسياً في المستقبل، فقد أصبحت مجموعة البريكس جهة فاعلة رئيسية في مجال تمويل التنمية.

وقد حرصت جمهورية مصر العربية للأنضمام للتكتلات الدولية الجديدة الصاعدة التي اتخذت عدة خطوات مهمة في هذا الشأن ، كانضمامها لمبادرة الحزام والطريق بتوقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية مع الصين عام ٢٠١٦، وانضمامها لعضوية بنك التنمية والاستثمار الآسيوي، ومنظمة شنغهاي ٢٠٢٢ كشريك حوار، ومع عام ٢٠٢٣ انضمت مصر لبنك التنمية لمنظمة البريكس

فقد وافق البرلمان المصري على اتفاق وقعته عليه الحكومة المصرية يسمح لمصر للانضمام إلى بنك التنمية الجديد لمجموعة بريكس، فالانضمام إلى المنظمة يعود بالفائدة على البلاد حيث ستستفيد مصر من آلية المساعدات المالية والتقنية لبنك التنمية الوطني في عدد من المجالات التنموية، مما يطرح عدد من التساؤلات حول مكاسب مصر من انضمامها للبنك والتحديات المتوقعة في ضوء تغير النظام العالمي والمقاومة الأمريكية للتغيير، خاصة في ضوء طرح رئيس البرازيل دي سيلفيا في أبريل ٢٠٢٣ لاحتمالية إنشاء عملة جديدة لبنك التنمية الجديد لتحل محل الدولار، وذلك في ضوء العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة في روسيا خلال الحرب الروسية الأوكرانية، وما أحدثته من أزمة اقتصادية في أسواق الاقتصادات الناشئة، وما صاحبها من ارتفاع في اسعار السلع والمنتجات في ضوء التبادل التجاري بالدولار.

في هذا الشأن، تنقسم الورقة لقسمين الأول يحاول أن يقدم تصورا حول ما هية تكتل البريكس وآلية البريكس بلس وجور بنك التنمية لتلكلتل البريكس فيأتي بعنوان البريكس والبريكس بلس وبنك التنمية وتغير التوازن العالمي، وينقسم بدوره إلى ثلاثة أجزاء فرعية الأول يناقش تكتل البريكس والهادفية من إنشاؤه، الثاني تكتل البريكس بلي، أما الثالث فيتناول لنك التنمية . أما القسم الثاني فيطرح وضع مصر في ضوء بنك التنمية لتكتل البريكس؛ فيطرح مكانة مصر وما تمتلكه من مصادر قوة وما تحظي به من فرص أمام دول التكتل، ويتناقش فوائد مصر والتحديات الكامنة المحيطة بعضوية البنك والمكاسب الممكنة التي يمكن لمصر اكتسابها في ضوء تواجدها بعضوية بنك التنمية. فيأتي القسم الثاني بعنوان مصر وعضوية بنك التنمية: ما بين الفرص والمكاسب والتحديات وينقسم بدوره لأربعة أجزاء فرعية الجزء الأول يتناول أهمية مصر لبنك التنمية للبريكس، الجزء الثاني مكاسب مصر من عضوية البنك، أما الجزء الثالث فيتحدث عن التحديات الكامنة المرتبطة بإنضمام مصر لبنك البريكس، وأخيرا الجزء الرابع يطرح عدد من المزايا الممكنة لمصر في ضوء انضمامها لعضوية البنك.

القسم الأول: البريكس وتغير التوازن العالمي:

منذ اتفاقات بروتون وددز في أربعينيات القرن الماضي ويسيطر على الاقتصاد العالمي الدولار والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي فهم أساس الحوكمة الدولية للاقتصاد العالمي، ويمثلوا مصادر القوة والنفوذ وتوازن القوى في العالم، ومع ظهور تكتل البريكس بدأ التوازن في التغير بوجود تكتل صاعد باهداف وتوجهات مغايرة، ومحاولات للتأثير على تحالفات القوى الصاعدة الجديدة داخل التنظيم الدولي القائم، ومع زيادة التأثير بدأ التوسع عبر آلية البريكس بلس الأمر الذي تطلب لألية اقتصادية لتمويل مشروعات التنمية وتقديم الدعم المالي اللازم فتم تأسيس بنك التنمية الأمر الذي مثل فرصة للدول الأعضاء فيه وحمل تحديا في نفس الوقت على أثر المطالبات بإستحداث عملة مالية جديدة لدول التكتل تحل محل الدولار، وهذا ما سيناقشه هذا القسم عبر ثلاثة نقاط رئيسة؛ الأول، يناقش تكتل البريكس والهادفية من إنشاؤه، الثاني تكتل البريكس بلي، أما الثالث فيتناول لنك التنمية .

أولاً: تكتل البريكس والهدف من إنشاؤه:

يعتبر لكتل البريكس إحدى المجموعات الدولية ذات الأقتصاديات الصاعدة، وصاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، وظهرت تسمية "بريك" في نوفمبر ٢٠٠١ وسمى بمجموعة "بريك" قبل إنضمام جنوب أفريقيا، ومع انضمامها سميت المجموعة بـ « البريكس »، وجاءت إنشائها رسمياُ عام ٢٠٠٦ ، وانضمت جنوب أفريقيا لها عام ٢٠١١، وتعد البريكس منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي وتعتبر دول البريكس -باستثناء روسيا- دول صاعدة أو نامية، ويمثل التكتل حوالي ٣٠٪ من مساحة الكرة الأرضية والبالغة حوالي ٣٩ مليون متر مربع، ويضم نحو ٤٠٪ من سكان العالم والمقدر بحوالي ٣,٦ مليون نسمة، ويستحوذ علي نحو ٤٠٪ من إحتياطيات العملة الأجنبية بالعالم بقيمة تقدر بحوالي ٤ تريليون دولار. و ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وأكثر من ١٦٪ من النمو العالمي ، ومن المتوقع أن تساهم دول البريكس بأكثر من ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام ٢٠٣٠

ووصفه «جيم أونيل» -كبير اقتصادي البنك الأستثماري الأمريكي جولدمان ساكس- بأن اقتصاديات البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى بحلول ٢٠٥٠ ، مما يوضح التوقعات الإيجابية الممكنة لمستقبل التكتل في النظام العالمي. ويتفق أندريز سيربن مع جيم أونيل في أن دول تكتل البريكس ستكون بديل عن دول مجموعة السبع ، التي تضم خمسة من الاقتصادات الناشئة الأكثر ديناميكية ، والتي تتصدر كعامل حاسم في بنية الحوكمة العالمية وكصوت من «الجنوب العالمي» التي تدعو إلى بديل اقتصادي وسياسي للغرب. وتستعد دول البريكس للاستعداد لدور أكبر في الأسواق العالمية. عبر زيادة قدرتها التنافسية العالمية ، وتسهيل القيام بالأعمال التجارية وتعزيز حركة انتقال الأفراد.

فمع زيادة العولمة الاقتصادية ، فإن النظام الاقتصادي العالمي سوف يواجه تغيرات عميقة وتعديلات كبرى تضع الحكومات أمام إعادة التفكير في مواقفها وأدوارها ونمط نموها الاقتصادي، هنا جاء تكتل البريكس ليضع على قائمة أولوياته مهمتي التصنيع والتحضر مما يضع على كاهل الحكومات عدة وظائف ؛ الاولي وظيفة تخطيط التنمية عبر تنظيم استراتيجيات التنمية للتصنيع والتحضر بما يتضمن التدفقات السكانية، والوظيفة الثانية تتعلق بتصميم وتنظيم نظام السوق وإصلاحه عبر إعادة بناء أنظمة السوق، أما الوظيفة الثالثة فتتعلق التحكم في الاقتصاد الكلي فالبريكس يجمع دول تتباين في المناطق الحضرية والريفية والإقليمية، والوظيفة الرابعة لعب دور أكبر في الحماية الاجتماعية وتضييق الهوة بين الأغنياء والفقراء وحماية الفئات المحرومة وتوفير المنتجات والخدمات العامة، والوظيفة الخامسة اطلاع الدول الأعضاء بالبريكس دورا اكبر ونفوذا متزايد فيما يواجهها من مسؤليات بمعني آخر زيادة قوة ونفوذ الدول الأعضاء دون الإنخراط بقوة في الاقتصاد الجزئي وإنما تعزيز دورها في منظومة الاقتصاد الكلي عبر تعزيز أنظمة البناء ومواصلة التنمية الاقتصادية وخلق بيئة اقتصادية سليمة لتمهد الطريق لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية سليمة هذا مع دعم بناء النظام الإئتماني لاقتصاد السوق والاستفادة من الجدارة الإئتمانية

يضاف إلى تمويل التنمية ، ودمج موارد الحكومة والصناعة المالية ومبادرات بناء السوق والتحول لاقتصاد السوق.

بمعني آخر تقوم الحكومات بتمويل التنمية ولعب دورها كيد مرئية لترجمة القوى الحكومية في اقتصاد السوق مع تحقيق الجدارة الإئيمانية التنظيمية، يضاف إلتي تطوير البنية التحتية والدعم العسكري وإنشاء بنك البريكس للتنمية لدعم عجلة التنمية وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب، والنظر إلى واقع البلدان النامية ، ودراسة اتجاهات التحول الوظيفي للحكومة

الأمر الذي أدي لزيادة معدلات تجارة الخدمات التي كان يُنظر إليها في السابق على أنها غير قابلة للتداول أو يصعب تصديرها، مثل التعليم والمحاسبة والرعاية الصحية والنشر والبحث والتطوير والخدمات القانونية والتجارية، فالولايات المتحدة ، أكبر مصدر في العالم للخدمات ، بقيمة إجمالية للصادرات تجاوزت ٥١٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ .

أما إذا نظرنا لتجمع البريكس نجد زيادة حصة القطاعات الديناميكية الجديدة للتجارة في الخدمات، فنجد أن الصادرات الصينية احتلت بها تجارة الخدمات عام ٢٠٠١ حوالي ٣٠٪ وزادت عام ٢٠١٠ إلى ٥٠٪ ، وإذا أخذنا مثال أخر فنجد البرازيل على سبيل الذكر بلغت حصة تجارة الخدمات بها عام ٢٠٠٤ إلى ٤١٪ من صادراتها، وبلغت عام ٢٠١٠ حوالي ٥٢٪ ، وبلغت في نفس العام حوالي ٤٥,٥ ٪ من وارداتها ، مما أدى إلى زيادة النسبة المئوية لحصة البريكس في التجارة العالمية في الخدمات من ٤,٧ ٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠,٣ ٪ في عام ٢٠١٠، وتحتل الهند والصين مجتمعة حوالي ٥,٦٪ من إجمالي تجارة الخدمات في العالم. وعلينا أن نعي بوجود اختلافات في تجارة الخدمات بين دول البريكس فقد تكون تلك التجارة مصدرا للصراع الامر الذي يمكن ملاحظته في المحافل متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية، كما يمكن أن تنشأ خلافات بين الهند والصين داخل تنظيم البريكس لأختلاف الأولويات، ورغم ذلك هناك فرصة لتوسيع التكامل وما يترتب على ذلك من فتح المفاوضات التجارية بين دول المجموعة على وجه التحديد في قطاعات مثل النقل والسفر والخدمات المالية والكمبيوتر وخدمات المعلومات وخدمات الأعمال الأخرى ، ما من شأنه أن يساعد في إنشاء

أجندة تجارية تعاونية وإيجابية بين دول البريكس - البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا ، ومن ثم قد اكتسبت الأهمية والوضوح كجهات فاعلة في العلاقات الدولية ، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

ويبدي تكتل البريكس اهتمام بالغاً بالقارة الأفريقية، فجنوب أفريقيا عضو أصيل بالتكتل، ومن الواضح أنها أضحت القطب المهيمن لجذب استثمارات دول بريكس في إفريقيا، على سبيل المثال، بلغت الاستثمارات الصينية في جنوب إفريقيا نحو ٤,٨ دولار مليار في عام ٢٠٠٨) وحده، ومع ذلك ، أصبحت شمال إفريقيا أيضًا بشكل متزايد وجهة مهمة لاستثمارات مجموعة بريكس فتقدر نسبة شمال إفريقيا بحوالي ١٥٪ من الاستثمارات الصينية في أفريقيا عام ٢٠٠٧ ، مقارنة بأقل من ذلك من ١٠٪ قبل أربع سنوات فقط .

ومن أبرز وجهات البريكس للاستثمار الجزائر وليبيا ومصر، فعلى سبيل الذكر في عام ٢٠٠٩ كانت الصين أكبر مستثمر أجنبي في مصر باستثمارات تزيد عن ٥٠٠ مليون دولار أمريكي. وفي أكتوبر ٢٠١٠ ، تم توقيع حوالي ٢٢ اتفاقية بين البلدين بمجموع استثمارات أكثر من ٢٥٠ مليون دولار أمريكي. .

وتتنوع استثمارات مجموعة BRICs في شمال إفريقيا ما بين السياحة والاتصالات والبناء والسيارات والإلكترونيات والنفط واستخراج الغاز وإنتاج الكيماويات والأسمدة، وهذا ويبدو أنه يتبع اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الاول في مجال التعدين والصناعات البتروكيماوية: (مثل النفط والغاز والحديد والفوسفات) و المعالجة الأولية ذات الصلة (على سبيل المثال ، البتروكيماويات و الأسمدة الكيماوية).

الاتجاه الثاني الاستثمار في الصناعة والخدمات، والاستجابة للحوافز التي تقدمها حكومات شمال إفريقيا والمنطقة، ونمو السوق الاستهلاكية، والإمكانيات كنقطة انطلاق للاتحاد الأوروبي. والاستثمار في تصنيع المعادن، كما أصبحت شمال إفريقيا وجهة جذابة لدول بريكس للاستثمار، وتستثمر دول البريكس أيًضا في الفوسفات والأسمدة

ومـع اهتـمام التكتـل بأفريقيـا جعلـت الأزمـة الاقتصاديـة العالميـة الـدول الأفريقيـة تعتقـد بدرجـة كبـيرة أن تكتـل البريكـس يشـكل بديـلاً ، و ليـس فقـط مـن حيـث التجـارة وتدفـق الاسـتثمارات الأجنبيـة، ولكـن لتحسـين مسـتويات المعيشـة ودعـم عمليـة التحـضر السريـع مـع مراعـاة اعتـماد البريكـس عـلى المـوارد الطبيعيـة المتوافـرة في القـارة السـمراء كمكـون رئيـسي في العلاقـة معهـا ، يضـاف للتعـاون في الاسـواق الناشـئة التـي نجحـت افريقيـا في الظهـور مـن خلالهـا عـلاوة عـلى التعـاون السـياحي والثقـافي، ومـن ضمـن الـدول الأفريقيـة صاحبـة هـذه الرؤيـة مـصر؛ فقـد شـاركت في قمتـي البريكـس عامـي 2017 و 2022.

وشـارك الرئيـس المـصري عبـد الفتـاح السـيسي في قمة البريكـس بدعوة مـن الرئيس الصينـي شي جـين بينـغ، تأكيـدًا عـلى تعزيـز مكانـة اقتصـاد البريكـس ومكانـة مـصر وقدراتهـا الاقتصاديـة والتجاريـة الرائـدة في المنطقـة ، وأظهـرت القاهـرة اهتمامهـا بالانضـمام إلى مجموعـة البريكـس، أدت العلاقـات الجيـدة مـع أعضـاء البريكـس إلى قيـام جهـات فاعلـة مثـل روسـيا بدعـم جهـود مـصر للانضـمام إلى التحالـف ، في حـين أن الاقتصـاد المـصري وقطاعـات التصنيـع متوافقـة مـع احتياجـات مجموعـة البريكـس، حيـث يُنظـر إلى مـصر ، إلى جانـب جنـوب إفريقيـا ، عـلى أنهـا بوابـة للقـارة الأفريقيـة، وعـلى الرغـم مـن التحديـات الاقتصاديـة التـي تعيشـها مـصر بعـد الازمـة الروسـية الاوكرانيـة ومـا خلفتـه في ضـوء الوضـع الاقتصـادي الداخـلي مـن أزمـات مثـل إدارة حجـم الديـن الخارجـي ، واختـلال التـوازن الهيـكلي في الاقتصـاد المـصري ومـا قـد ينتـج عنهـا انخفـاض حوافـز أعضـاء البريكـس للاندمـاج الكامـل مـع مـصر، ولكـن النظـرة الإيجابيـة للمؤسسـات الدوليـة إلى المـؤشرات الاقتصاديـة لمـصر وزيـادة الصـادرات والاسـتثمارات الأجنبيـة ، وزيـادة معـدل النمـو إلى 5.3٪ عـام 2023/2024 ، وخطـط خفـض الديـن الخارجـي تظـل أهدافًـا متفائلـة تدفـع فـرص مـصر للاندمـاج الكامـل الـذي تدعمـه جنـوب افريقيـا وباقـي دول التكتـل.

ثانياً: آلية البريكس بلس:

منـذ تأسـيس مجموعـة بريكـس، في 2006، تسـعى الـدول الأعضـاء فيهـا، ولا سـيما روسـيا والصـين، إلى تطويـر نمـوذج اقتصـادي جديـد ينهـي هيمنـة القطـب الواحـد، ويفتـح البـاب أمـام اسـتراتيجية اقتصاديـة جديـدة متعـددة الأقطـاب، واقترحتـا بـدء

عملية توسيع تكتل «البريكس» ، ليشمل أعضاء جدد يمثل إنضمامهم إضافة للقوة الاقتصادية للتكتل، فخلال قمة البريكس التاسعة التي عقدت في شيامن بمقاطعة فوجيان جنوب شرق الصين في سبتمبر2017، دفعت الصين الكتلة إلى بناء شبكة مفتوحة ومتنوعة مع شركائها ، المسمى بريكس بلس. لينضم إلى مشاورات «بريكس+» ممثلون عن الأرجنتين ومصر، وإندونيسيا، وكازاخستان، ونيجيريا والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وتايلاند،» كما تقدمت إيران في يونيو 2022 بطلب للانضمام ، بهدف فتح بوابة إلى البلدان والمناطق الأخرى التي ترغب في التواصل مع التكتل ، وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة والتكامل الاقتصادي لحماية مصالح البلدان النامية، ويمكن طرح عدد من الفوائد والمميزات لهذا التجمع الجديد البريكس بلس في الأتي:

التوسع العابر للقارات: من المرجح أن يتجاوز نموذج بريكس بلس حدود إطار عمل البريكس الحالي ، عبر خلق منصة جديدة للتعاون بين البلدان عبر مختلف القارات.

التوسع التجاري واستخدام العملات الوطنية وتقليل الاعتماد على الدولار: يمكن أن يؤدي التعاون بين دائرة الأعضاء الجدد لمجموعة البريكس بلس، إلى توسيع استخدام العملات الوطنية، إلى الاستثمارات الخارجية والتجارة الثنائية والمتعددة الأطراف ، وبالتالي تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة والدولار الأمريكي.

زيادة التنسيق والقوة التفاوضية للتكتل: من المتوقع أن تعزز المنصة الجديدة التنسيق بين البلدان النامية في الشؤون الدولية. على سبيل المثال ، مع انضمام المزيد من الدول ، مما سيزيد من حصة التصويت الموحدة لتلك الدول في صندوق النقد الدولي، مما سيمكن الكتلة من أن يكون لها صوت أكبر في قرارات صندوق النقد الدولي.

تلبية مطالب إدراج الدول «المحورية» التي تجمع بين نقاط القوة الوطنية، ومزايا الموقع الإقليمي الواضحة»

ويأتي هذا التسارع والتوسع في ألية البريكس بلس لتعميق التعاون بين الدول الأعضاء في ضوء المواجهة بين الشرق والغرب ، أعلن قادة البريكس إنضمام ٦ دول جديدة إلي التكتل الإقتصادي من بينهم ٣ دول عربية وهي مصر والسعودية والامارات في خطوة تستهدف تعزيز دور التحالف العالمي. مما يعكس أهمية دوره ورغبة الدول للاستفادة مما يقدمه من مميزات اقتصادية وسياسية ، وربما يكون رغبة في وجود متنفسا عن الهيمنة والسيطرة والتفوذ الغربي.

ثالثاً: بنك التنمية للبريكس BRICS Development Bank

واستكمالا لدور تكتل البريكس وآلية البريكس بلس تم إنشاء بنك التنمية لتمثل أداة إضافية يمكن من خلالها تقديم خيارات إضافية للاقتصادات النامية ، وتمكينها من الاعتماد بدرجة أقل على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين يهيمنان عليهما الغرب للاستمرار في الضغط من أجل إصلاح مؤسسات بريتون وودز

فقج جاء تأسيس البنك بتمويل مشترك من دول البريكس الخمس بهدف تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب ، وتوفير الأموال من أجل تشييد البنية التحتية الضخمة والحفاظ على الطاقة وخفض الانبعاثات ؛ وحماية البيئة، وغيرها من المجالات ذات الأولوية ؛ وتعزيز وتعميق التعاون بين الدول الخمس في المجالات الاقتصادية والتنموية والمالية والنقدية ؛ تعزيز وتقوية إقامة شراكة عالمية بين هذه البلدان الخمسة ؛ مساعدة بريكس في الوصول إلى الأهداف التي يشعرون بأنها مهمة ؛ وتعزيز تنميتها المستدامة.

فقد اتفقت دول تجمع البريكس على إنشاء بنك تنمية جديد (NDB) لتعبئة الموارد من أجل البنية التحتية والتنمية المستدامة لدعم مشاريع في دول البريكس، وغيرها من الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية، لاستكمال الجهود الحالية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية من أجل الإسراع بمعدلات النمو العالمي، كما تم الإتفاق على إنشاء شبكة أمان مالي من خلال إنشاء ملف ترتيب احتياطي للطوارئ (CRA) بين دول البريكس التي سيكون لديها تأثير احترازي إيجابي ، يساعد دول البريكس على تجنب ضغوط السيولة

قصيرة الأجل ، وتقديم الدعم المتبادل وزيادة تعزيز الاستقرار المالي، وتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية واستكمال الترتيبات الدولية القائمة كخط دفاع إضافي. وبلغت موازنته حوالي ١٠٠ مليار دولار أمريكي. .

ومع إنشاء البنك بدأت التكهنات بإحتمالية إنشاء عملة جديدة مدعومة من البريكس تمثل تهديدا محتملا للدولار، فإصدار قروض بالعملات المحلية يفيد المدين والدائن عن طريق الحد من مخاطر التخلف عن السداد بسبب انخفاض قيمة العملة، وفي الواقع يمثل هذا الوضع معضلة كبيرة للعديد من الحكومات التي تكافح من أجل سداد القروض التي حصلت عليها مع إصدار المزيد من القروض بالعملات المحلية وتسويتها التجارية، مما سيؤدي إلى تخفيف الضغط على عملات الأسواق الناشئة، فالعملات الأقوى تعني انخفاض التضخم وانخفاض تكاليف خدمة الديون، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تقليل مخاطر استنفاد بلد لاحتياطياته من النقد الأجنبي، مؤخرًا مع سريلانكا ، يمكن أن يؤدي نفاد العملات الأجنبية إلى حدوث أزمة اقتصادية، حيث لم يعد بإمكان البلاد دفع ثمن واردتها ، ومن ثم يصبح وجود عملة جديدة أو منفذ للتداول بالعملات المحلية فرصة كبيرة لإنقاذ اقتصادات الدول المتضررة اقتصادياً.

تسعي الولايات المتحدة الأمريكية منذ اتفاقات بريتون وودز حتى اليوم للحفاظ على الدولار الأمريكي، ومركزه المهيمن في التجارة الدولية ولكن مؤخرا ظهر اتجاه واضح لإتمام المعاملات التجارية بعملات أخرى خلاف الدولار فالمملكة العربية السعودية تدرس استخدام اليوان الصيني (CNY) بدلاً من الدولار الأمريكي لمبيعات النفط إلى الصين، وهناك أيضًا مؤشرات متعددة على تناقص هيمنة الدولار الأمريكي في التجارة العالمية فاليوان الصيني على سبيل المثال هو العملة الأجنبية الأكثر تداولًا في بورصة موسكو بإجراء المعاملات التجارية والمالية مباشرة باليوان الصيني دون اللجوء إلى التحويل إلى الدولار الأمريكي ، الامر الذي دفع الرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا خلال زيارته الرسمية للصين في أبريل ٢٠٢٣ لإنشاء عملة البريكس الجديدة لإنهاء الهيمنة التجارية للدولار، ويشار إليها فيما بعد باسم BRI ، واكدت دراسة بعنوان Prospects of BRICS currency dominance in international trade تعتبر أن إنشاء العملة

الجديـدة للبريكـس سـتلاقي ترحيبـا كبـيرا عـلي مسـتوى دول أمريـكا الوسـطي وأمريـكا الجنوبيـة واسـيا وروسـيا والهنـد وجميـع الـدول الأفريقيـة، باسـتثناء المغـرب وتونـس حيـث علاقاتهـا القويـة مـع فرنسـا ، يضـاف إلى بعـض دول منطقـة اليـورو ودول أخـرى قريبـة منهـا جغرافيـا، كأعضـاء في مبـادرة الحـزام والطريـق مـما يعكـس احتماليـة هيمنـة العملـة الجديـدة المدعومـة مـن بنـك تنميـة البريكـس عـلى حسـاب العمـلات العالميـة الأخـرى مثـل الـدولار واليـورو.

هـذا وقـد اقترحـت روسـيا تطويرمسـاحة ماليـة خاليـة مـن الـدولار بـين اقتصاداتها بسـبب العقوبـات الغربيـة حيـث تسـببت في حـدوث أرتـداد أدي لتباطـؤ اقتصـادي عالمـي وزيـادة معـدلات التضخـم في معظـم دول العـالم ، فتـم الإعـلان عـن إنشـاء سـاحة أوروآسـيوية منزوعـة الـدولار عـبر التبـادل المتزايـد للعمـلات الوطنيـة في المنطقـة، الأمـر الـذي يمكـن الاسـتفادة منـه حـال تـم إنشـاء عملـة جديـدة للبريكـس في ضـوء بنـد التنميـة.

في هـذا السـياق، قـد أجـرت جامعـة كامبريـدج تحليـل احصـائي للسـوق الكمـي لبيانـات تحليـل أنشـطة بريكـس خـلال الفـترة مـن ٢٠٠٩: ٢٠٢١ و تتبـع العمليـات وتحليـل المحتـوي والمقابـلات والبحـوث - متـاح بعنـوان -Open Access on Cam bridge - وتوصلـوا إلى أن تحالفـات مبـادرات دول البريكـس قـد أدت لإنشـاء بنيـة تحتيـة حيويـة لظهـور بديـل محتمـل للنظـام المـالي العالمـي غـير الـدولار.

في ضـوء هـذا الطـرح، سـيتأثر الـدولار بفعـل عـدد مـن المتغـيرات؛ مـن أبرزهـا رفـض اسـتمرار المعامـلات التجاريـة بالـدولار مـن قبـل بعـض الـدول عـلى رأسـهم روسـيا ويفهـم التوجـه الـروسي بسـبب الحـرب الروسـية الأوكرانيـة ، يضـاف إلى توجـه بعـض الـدول إلى اليـوان كبديـل ، فالـدولار أصبـح الدعامـة الأمريكيـة لنظـام العقوبـات الأمريكيـة بالعـالم ، كـما حـدث تجـاه روسـيا مـما أصـاب الأسـواق الماليـة الناشـئة بالفـزع، مـما دفـع رؤسـاء البنـوك المركزيـة بالعـالم للتوجـه نحـو الذهـب لزيـادة الاعتـماد عليـه كغطـاء نقـدي أكـثر أمانـا ، ووفقًـا لتقريـر مجلـس الذهـب العالمـي (WGC) فقـد راكمـت البنـوك المركزيـة بمختلـف دول العـالم الذهـب بخزائنهـا بـأسرع وتـيرة عـلى الإطـلاق في أول شـهرين مـن عـام ٢٠٢٣ وتقـدر بنحـو ١٢٥ طنـاً صافيـة مـن المعـدن الأصفـر، فارتفعـت مشـتريات مديـري الاحتيـاط مـن

الذهب بنسبة ١٥٢٪ العام الماضي ، وفقًا لتقارير الفاينانشيال تايمز، فعلي سبيل المثال اتخذت روسيا فقط خطوة جذرية ببيع جميع ممتلكاتها من العملات باستثناء اليوان، وفي ضوء تلك الخطوات تعتزم روسيا زيادة حصة الذهب في احتياطياتها النقدية إلى ٤٠٪.مع نهاية عام ٢٠٢٣، وتمتلك الصين أكثر من ٢٠٠٠ طن من الذهب. وفي العام الماضي ، دخلت الأسواق الاقتصادية الناشئة الرئيسية الأخرى في هذا المجال ، حيث اشتروا ذهبًا أكثر من أي وقت مضى. وبالتوازي مع شراء المزيد من الذهب احتشدت الأسواق الناشئة خلف بنك التنمية الجديد ، حيث ينظرون إليه بدرجة أو أخرى كنظير لصندوق النقد الدولي.

ومع هذا الزخم من ومحاولات تكتل البريكس للصعود والتاثير في النظام العالمي وما يخلقه بنك التنمية من فرصة لدول التكتل والدول المنضمة لعضويته، تظهر التحديات المرتبطة باحتمالية اصدار عملة جديدة تحل محل الدولار أو قد تنافسه الأمر الذي سيخلق تحديا كبيرا متمثل في مقاومة الولايات المتحدة وحلفائها من المعسكر الغربي مما يحمل في طياته عدد من المخاطر المنظورة وغير المنظورة سواء المتعلقة بدول المركز المعسكر الغربي أو متعلقة بأسباب ومتغيرات أخرى وهذا ما سيناقشه القسم الثاني من الدراسة.

القسم الثاني: مصر وعضوية بنك التنمية:

يناقش هذا القسم عضوية مصر ببنك التنمية لتكتل البريكس؛ فقد أنضمت مصر بالفعل في ٢٠٢٣ لعضوية البنك مما يطرح عدة تساؤلات مهمة كيف ينظر البنك لمصر وإلى اي مدى تعتد خطوة الإنضمام للبنك عاملا ايجابيا لدعم الاقتصاد المصري، وهل تحمل هذه الخطوة تحديات خاصة في ضوء الموقف الأمريكي المتحفذ والذي سيتغير لعداء شديد حال صك عملة جديدة للتكتل تحل محل الدولار فستدافع الولايات المتحدة عن اقتصادها بضراوة مفرطة الأمر الذي يعتبر جد خطير لطرح الإيجابيات والتهديدات الممكنة التي قد تقف أمام مصر في ضوء انضمامها لعضوية البنك.

في هذا السياق ينقسم هذا القسم إلى أربعة أجزاء رئيسة؛ الجزء الأول يتناول أهمية مصر لبنك التنمية للبريكس، الجزء الثاني مكاسب مصر من عضوية البنك، أما الجزء الثالث فيتحدث عن التحديات الكامنة المرتبطة بإنضمام مصر

لبنك البريكس، وأخيرا الجزء الرابع يطرح عدد من المزايا الممكنة لمصر في ضوء انضمامها لعضوية البنك.

أولاً: أهمية مصر لبنك التنمية للبريكس:

من المهم الوقوف على الصورة الذهنية للآخر تجاه مصر لتحديد المكانة التي ستشغلها الدولة بالبنك والتكتل فيما بعد، وتصور مجالات التعاون الممكنة خلال بنك التنمية. في هذا السياق، يمكن طرح عدد من مصادر القوة الداخلية والفرص الخارجية التي تمثلها مصر لبنك التنمية، على النحو التالي:

مصادر القوة الداخلية لمصر:

الموقع الجغرافي المتميز: تتمتع مصر بموقع جغرافي متميز كبوابة تربط قارتي إفريقيا وآسيا وتقترب من أوروبا ، مما يجعلها قلب العالم القديم وممر مهم لحركة التجارة خلال مبادرة الحزام والطريق ولدول تجمع البريكس والبريكس بلس، كما أن مصر هي نقطة محورية لكل من البلدان الأفريقية والآسيوية. يضاف لكون مصر ميناء إعادة الشحن ، فقرب الموقع الجغرافي لمصر من أوربا على سبيل المثال عمل بدوره على قصر مدة شحن المنتجات من مصر إلى أوروبا لتستغرق بضعة أيام في حين أن الشحن كان سيستغرق أسابيع إذا تم شحن نفس المنتجات من الصين مثلا. يضاف لتواجد مصر في الشمال الأفريقي والمحيط العربي.

الكثافة السكانية لمصر تجعلها سوق لدول التكتل: الكتلة السكانية لمصر تتعدي 104 مليون نسمة مما يمثل سوق كبير لدول البريكس + وبنك التنمية.

الثروات المعدنية والثروات الطبيعية بمصر: مصر دولة منتجة لمصادر الطاقة كالنفط والغاز مما ييسر عملية التبادل التجاري ومساعدة دول التكتل على سد احتياجاتها من مصادر الطاقة والتعاون المشترك لتنظيم عمليات البيع والشراء والتسعير بالنسبة للغاز بشأن مصر وروسيا، كما تمتلك ثروة معدنية كبيرة من الذهب مثل منجم السكري مما يجعل منها فرصة لتلبية احتياجات البنوك المركزية وبنك التنمية لزيادة احتياطاته من المعدن الأصفر.

انخفاض تكاليف الانتاج: تميل تكاليف الإنتاج إلى أن تكون أقل في مصر

منهـا مقارنـة بغيرهـا مـن دول البريكـس؛ وتتنـوع مـا بـين دعـم مصـادر الطاقـة حيـث تلعـب الطاقـة المدعومـة بشـكل كبـير دورًا مهـمًا في تفضيـل الاسـتثمار في الطاقـة وتنميتهـا، يضـاف إلى انخفـاض اسـعار العمالـة المصريـة فعـلى سـبيل المثـال في صناعـة النسـيج ، عـلى سـبيل المثـال، حيـث تكلفـة العمالـة الصينيـة حـوالي 150 يـورو شـهريًا ، تكلفـة العمالـة المصريـة مـا بـين 46 يـورو و 100 يـورو، يضـاف إلى الإعفـاءات الضريبيـة بمناطـق التجـارة الحـرة حيـث تسـتفيد الـشركات الأجنبيـة بمناطـق التجـارة الحـرة التـي خفضـت الإعفـاءات الضريبيـة مـن تكاليـف الإنتـاج بشـكل كبـير.

الفرص الخارجية التي تمثلها مصر لبنك التنمية:

تاريـخ طويـل مـن العلاقـات الطيبـة مـع دول التكتـل: تتمتـع مـصر بعلاقـة رائعـة مـع جميـع أعضـاء البريكـس، مـما يمثـل فرصـة للبنـك لتمويـل مشروعـات التنميـة المشـتركة لـدول التكتـل في مـصر والعكـس صحيـح، فتتمتـع مـصر بعلاقـات اقتصاديـة طويلـة الأمـد مـع الهنـد أيضًـا، وتسـعى الأخـيرة إلى ذلـك تعزيـز تعاونهـا الثنـائي مـع مـصر ، مـع التركيـز عـلى التجـارة والاسـتثمار. كـما أن مـصر لديهـا أيضـا علاقـات وثيقـة مـع البرازيـل وروسـيا ، وبالطبـع علاقـات قويـة مـع جنـوب إفريقيـا. دعـت الصـين مـصر لحضـور قمـة البريكـس في شـيامن في إطـار بريكـس بلـس، مـما سـاعد عـلى ترسـيخ تعـاون مـصر مـع أعضـاء البريكـس، وتتمثـل رمزيـة العـوة في التعبـير عـن تقديـر الكتلـة لمـصر ورغبتهـا في الاسـتماع إلى صـوت مـصر

احتيـاج التكتـل والبنـك لتمثيـل شـمال أفريقيـا والـشرق الأوسـط: تحتـاج دول البريكـس إلى عضـو أو عضويـن لإكـمال تمثيـل المناطـق عـلى أطـراف النظـام العالمـي المركـزي الغـربي، وتعتـبر منطقـة الـشرق الأوسـط وآسـيا الوسـطى هـي إحـدى هـذه المناطـق التـي يرغـب البنـك والتكتـل في التواجـد بهـا والتعـاون الاقتصـادي معهـا، فعـلى الرغـم مـن كـون مـصر دولـة أفريقيـة في الواقـع ، إلا أنهـا تتوفـر بهـا هـذه المقومـات السياسـية كقـوة إقليميـة ذات نفـوذ يمتـد إلى الـشرق الأوسـط، لا يـزال الكثـيرون يتذكـرون الـدور الـذي لعبتـه مـصر تحـت حكـم جـمال عبـد النـاصر إلى جانـب إندونيسـيا في أول دورتـين أفـرو آسـيوية مؤتمـرات التضامـن في بوجـور عـام ١٩٥٤ ، وباندونـج عـام ١٩٥٥ ، والقاهـرة عـام ١٩٥٧ ، وبلغـراد عـام ١٩٦١ ، مـما أدى

إلى الـولادة مـن حركـة عـدم الانحيـاز، هنـاك شـعور بـأن الوقـت قـد حـان لمـصر لاسـتعادة مكانتهـا في الجنـوب العالمـي الناشـئ.

اتفاقيـات التجـارة التفضيليـة التـي أبرمتهـا مـصر مـع غيرهـا مـن الـدول والإقاليـم المختلفـة حيـث تلعـب دورا لجـذب اسـتثمارات دول البريكـس بمـصر: مثـل اتفاقيـة الشراكـة المصريـة الأوروبيـة التـي تكفـل شـحن المنتجـات مـن مـصر إلى دول الاتحـاد الأوروبي دون تعريفـة جمركيـة، واتفـاق أكاديـر وعضويـة مـصر بمنطقـة التجـارة الحـرة العربيـة الكـبرى، وتجمـع دول السـاحل والصحـراء ، والتجـارة التفضيليـة لمـصر عـبر اتفاقيـات التعـاون الاقتصـادي بـين مـصر والولايـات المتحـدة الأمريكيـة ومنـذ عـام ٢٠١٠ والاتفاقيـة مـع ميركوسـور MERCUSOR ، ومـن ثـم مـن المحتمـل أن يـؤدي هـذا الزخـم إلى تحويـل مـصر إلى رأس جـسر لبلـدان بريكـس للوصـول إلى الأسـواق الاسـتهلاكية لأكـثر مـن نصـف مليـار شـخص، لذلـك ليـس مـن المسـتغرب أن يتجـه ١٠٠٠ مسـتثمر صينـي لتأسـيس شركات جديـدة في مـصر، وهنـاك ١٨٠ شركـة صينيـة إضافيـة تنتظـر حاليـا الموافقـة عـلى المشـاركة في منطقـة التجـارة الحـرة المعينـة بالقـرب مـن قنـاة السـويس. مـع خلـق حـوالي ٤٠ ألـف فرصـة عمـل.

ومـن ثـم يتضـح اهميـة مـصر لبنـك التنميـة نظـرا لمـا تتمتـع بـه مـن عوامـل قـوة داخليـة ومـا تحملـه مـن فـرص خارجيـة تسـاعدها لتكـون لاعـب مهـما في منظومـة التنميـة الجديـدة التـي سـيدعمها البنـك في ضـوء تكتـل البريكـس بالعـالم، الأمـر الـذي يطـرح سـؤلا مهـما حـول مكاسـب مـصر مـن انضمامهـا لبنـك التنميـة للبريكـس وهـذا مـا سـيتناوله الجـزء التـالي.

ثانياً: مكاسب مصر من الإنضمام للبنك:

أصـدر الرئيـس عبـد الفتـاح السـيسي –رئيـس جمهوريـة مـصر العربيـة- قـراراً جمهوريـاً بالموافقـة عـلى اتفاقيـة تأسـيس وانضـمام مـصر إلى بنـك التنميـة الجديـد التابـع لتجمـع «بريكـس»، ونـشرت الجريـدة الرسـمية في مـصر هـذا القـرار، بتاريـخ 30 مـارس 2023، مـع وثيقـة انضـمام القاهـرة إلى البنـك، ويمثـل إنضـمام مـصر عـدد مـن المكاسـب التـي يمكـن طـرح أهمهـا في:

مكاسب اقتصادية:

تعزيز مكانة مصر مع دول التكتل والمنظمات الجديدة للمعسكر الشرقي: فانضمام مصر إلى بنك التنمية الجديد لتجمع «بريكس، يمثل نجاحاً جديداً لجهود الدبلوماسية الاقتصادية المصرية، سيساهم في تحقيق أهدافها التنموية والاقتصادية، ويعزز علاقاتها مع دول التحالف ، الأمر الذي يمهد لإمكانية قبول عضوية مصر في منظمة البركس وفيما بعد بمنظمة شنغهاي كعضو كامل.

توفير قنوات تمويلية جديدة: إن الانضمام يمثل خطوة من شأنها أن توفر لمصر صلاحيات وقنوات تمويلية هائلة، وسيعزز ثقة المجتمع الدولي ومؤسساته التمويلية، فضلاً عن هيئات التصنيف الائتماني في الاقتصاد المصري"، فانضمام مصر لبنك يضم مجموعة «بريكس» سيوفر بالفعل، مجموعة من التسهيلات، أبرزها، المنح والقروض المُيسرة بفوائد مخفضة، بجانب الاستفادة من الخبرات الاقتصادية للدول المشاركة، والتمويلات الاستثمارية.

الإسهام في إنجاح خطط التنمية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ و٢٠٦٣، فالتواجد في البنك سيدعم فرص الاستثمار والتنمية، مما يخلق فرصة لتوجيه عوائد التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والالتزام بخطة أفريقيا ٢٠٦٣ أفريقيا التي نريد.

تشجيع التجارة وزيادة الصادرات لدول التكتل في مصر: في ضوء العلاقات الاقتصادية الطيبية والحوافز الاقتصادية، التي يمنحها الاقتصاد المصري للشركات الأجنبية في المناطق الحرة ورخص تكاليف الإنتاج من مصادر الطاقة والعمالة والإعفاء الضريبي.

التقليل من معدلات التوازن السلبي للعملات الأجنبية بمصر: يمكن لعضوية مصر في بريكس إلى حد ما أن تقلل من مشاكل مثل زيادة معدلات الفقر ، وكذا التقليل من التوازن السلبي للعملات الأجنبية ومخاطر الديون التي تبلغ ١٢٠ مليار دولار كقروض أجنبية مكتسبة منذ يوليو ٢٠١٣.

مكاسب سياسية:

التعاون الاقتصادي بين دول التكتل سيسهم في تغيير الحوكمة العالمية: فالتعاون الاقتصادي سيضاهي مع الوقت التكتلات الغربية ، وسيسهم في إزالة هيمنتها، ما يدعم التوجهات الخاصة بنظام اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب».

زيادة مساحة المناورة علي صعيد السياسة الخارجية لمصر، فالإنضمام يؤكد على قوة الإرادة المصرية كدولة حرة ذات سيادة من حقها عقد مجموعة من الاتفاقيات وترتيبات التعاون المالية والنقدية والاقتصادية مع أي دولة ترغب بذلك.

زيادة قوة مصر التفاوضية: فهناك علاقة طردية بين قوة الاقتصاد وقوة الضغط السياسي، وكذلك بين التواجد في المحافل والتنظيمات الدولية والقوة السياسية للدولة وبالتبعية الاقتصادية.

دعم المكانة الاقليمية لمصر: في ظل تغير معايير التحالفات الاقليمية، وانضمام مصر للبريكس سيساعد في دعم الاستفادة من مبادرة «أفريقيا البريكس»، التي دفعت بها جنوب أفريقيا لتنمية القارة فستطبع مصر في الشمال وجنوب أفريقيا في الجنوب مما سيدعم مكانتها الإقليمية.

زيادة المكاسب التي يمكن أن تحصل عليها مصر من الولايات المتحدة، تحسبا من تعميق التقارب المصري مع البريكس واحتمالية صك عملة بديلة للدولار (في ظل تعظيم هامش المناورة)

تمويل بعض المشروعات التنموية التي يمكنها أن تحل بعض التوترات السياسية والتي تتعلق بالأمن القومي المصري: كفرص تمويل مشروع نهر الكونغو وتوسيع مجري نهر النيل مما يصب في صالح الأمن القومي المصري، وحقوق الأجيال القادمة ويمثل فرصة تنموية لتغير شكل صحراء مصر وزيادة تعاون البريكس مع مصر في المجال الزراعي.

التعاون في مجال السياحة وتمويل البنك للمشروعات السياحية، التي تكفل جذب السياحة لمصر عبر دمج التكنولوجيا الحديثة مع المناطق الأثرية المصرية

فرص سياسية لمصر في إطار تجمع بريكس: يمثل بنك التنمية كيان اقتصادي،

ولكنه يحمل رسائل وأدوار سياسية فهو اتحاد سياسي من المقام الأول، حيث ستعزز قوة الاقتصاد من مقدرته في التحكم في مجريات السياسة الدولية واقناع الأطراف المعنية للتحول في الاتجاه السياسي، الذي يتفق ومصالح التجمع ورؤيته السياسية للعالم، عبر دعم الأسواق الناشئة في اتجاه اصلاح النظام الاقتصادي والسياسي العالمي.

وضع مصر محددات التوازن الاقليمي مع البريكس، فهذا هو التوقيت المناسب والا ستفرض هذه المحددات على مصر لاحقا.

تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية المصرية في التنمية، بما يساهم في دعم أولويات وبرامج التنمية في مصر من جهة وتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى من جهة أخرى خاصة الجنوب جنوب في ظل التغير في البيئة العالمية والإقليمية.

وفي ضوء هذه المكاسب المتوقعة هناك تحديات يجب التحسب لها من قبل دول مصر والاستعداد لتقليل أثارها بل وتحويلها لفرص ومكاسب. وهذا ما سيطرحه الجزء القادم.

ثالثاً: التحديات الكامنة المرتبطة بإنضمام مصر لبنك البريكس:

رسالة تحمل تحديا للمعسكر الغربي خاصة إذا نجح البنك في صك عملة جديدة: فانضمام مصر لبنك التنمية قرار يأتي مغايرا للأجندة الغربية وإرادة دول المعسكر الغربي المتحسبة لخطوات المعسكر الشرقي، الأمر الذي قد يحمل رسائل سلبية قد تؤرق المنظمات الدولية الغربية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما قد يمثل الانضمام تحدي على مستوى الاقتصاد المصري.

تعتمد دول التجمع بالأساس على التبادل بالعملات المحلية، ومصر تواجه أزمة وعجزًا في الموازين التجارية، وما زالت هناك عقبات قائمة أمام البحث عن العملة الصعبة».

تشويه التعاون مع دول البريكس وبنك التنمية وتقليب الرأي العام ووصمه بالاستعمار الجديد: الأمر الذي رفضه رئيس مجلس الدولة الصيني ، و خلال زيارته الرسمية في مصر قائلا إن «قبعة الاستعمار الجديد ببساطة لا تناسب الصين فالتعاون ليس عدوان استعماري

زيادة عدد الدول المتنافسة على الفرص الاقتصادية للتكتل والبنك مقابل محدودية رأس المال والتمويل؛ الأمر الذي يضع على مصر عبء طرح مشروعات تنموية أكثر قدرة على المنافسة والاستدامة والعائد بحوافز اقتصادية مغرية للبنك ودعم المناخ الاستثماري.

إشكالية فك التركز الجغرافي وتحسين الانتشار المكاني لاستثمارات بنك التنمية لتكتل البريكس، حيث تتركز الأغلبية الكبيرة للاستثمارات الصينية على سبيل المثال في السويس والقاهرة الأمر الذي يحتاج للأنتشار خارج المحافظتين، فهناك مناطق أخرى تتطلب توجيه تأشيري من قبل المخطط المصري للبنك لتحقيق التنمية المتوازنة ، مثل مشروع : تنمية المثلث الذهبي للثروة التعدينية في صعيد مصر، وتنمية الساحل الشمالي الغربي.

التصعيد الامريكي ضد الدول القائدة للبنك كالعقوبات الأمريكية ضد روسيا، والحرب التجارية ضد الصين، كما تتعاون الولايات المتحدة مع عدد من الدول الحليفة لردع الصين كقوى مناوئة لها كاليابان واستراليا بل وتتحالف امريكا مع الهند أحد القوى المؤسسة للتكتل ضد النفوذ الصيني ذاته مثل اتفاقيات التجارة الحرة لمنطقة آسيا الهادئة TPP بينها والدول الاسيوية باستثناء الصين وروسيا ، وتحويلها مؤخرا من Asia Pacific الي Indo Pacific للتصدي لمفهوم الهيمنة الصينية بالإقليم ومحاولة دعم موقف الهند كقوة آسيوية اقليمية رائدة بالمنطقة من المنظور الامريكي والغربي، يضاف للتصعيد المباشر ضد الصين في بحر الصين الجنوبي والدعم المباشر لتايوان على حساب الصين مما يمثل تهديدا بشان استقرار التكتل والبنك.

الخلافات الداخلية بين الأعضاء المؤسسين للبنك والتكتل والمخاطر الكامنة من تفاقمها مما يؤثر على مستقبلهما: فظهرت بالفعل اختلافات بين دول البريكس وبعضها البعض في القيم السياسية بين دول البريكس تميز الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا الديمقراطية أنفسهم عن الصين وروسيا الاستبدادية باستخدام مجموعتهما الثلاثية المنفصلة، فمنذ عام ٢٠٠٣ كمنصة لتنسيق المواقف في العديد من المجالات الرئيسية، ولا تزال العلاقات الصينية الهندية تشهد توترات فيما يتعلق بحرب عام ١٩٦٢، فالخلافات الحدودية التي لم تحل

يضاف إلى الدعم الصيني السياسي والعسكري لباكستان ، و تصور الصين لدعم الهند للتبت. كما تشعر الهند بأنها مهددة من قبل الصين بسبب علاقاتها مع ميانمار وباكستان وبنغلاديش ومساعدة وسريلانكا ، والتي يمكن أن تحد من تأثير الهند على جيرانها بمعني أخر الخوف من تطويق الصين لها. على الجانب الآخر ، تشعر الصين بالتهديد بسبب تدخلات الهند في مجال نفوذها في ميانمار والهند الصينية، إضافة للتنافس للسيطرة على المحيط الهندي وربما الدخول في سباق تسلح محتمل، وظهر الانقسام بينهم عام ٢٠١١ حيث انقسمت دول البريكس بشأن الاتفاق على تعيين زعيم جديد لصندوق النقد الدولي أو لدعم مرشح لقيادة البنك الدولي في عام ، يضاف إلى الخلاف حول توسيع مجلس الأمن فالصين تقاوم علنا دعم صعود الهند و البرازيل إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي لأنها ليست حريصة على الاحتفاظ بنفوذها السياسي النسبي ،وبشأن الأزمة السورية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢، استخدمت روسيا والصين حق النقض مرتين قرارات للتدخل ضد نظام الأسد ، لكن الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا فتنوع موقفها ما بين التصويت أو عدم التصويت، كما أن معظم دول البريكس لديها علاقات أوثق مع الولايات المتحدة أكثر من التي لدى أي منهم مع بعضها البعض، لذلك فإن أي تحرك لتحويل دول البريكس إلى تحالف مناهض للولايات المتحدة كقضية استبدال الدولار في المعاملات المالية والتجارية يبدو أمرا مستبعدًا للغاية.

وبالرغم منا تم ذكره بشأن التحديات الممكنة التي قد تواجه مصر على أثر الانضمام لعضوية بنك التنمية إلا أن السلبيات والإيجابيات انضمام مصر إلى بنك التنمية الجديد لتجمع «بريكس»، أمر لا يمكن حسمه في هذه المرحلة في ضوء تغير النظام العالمي وتيرة التغير ذاته ، ومدي التغير ومهارة المفاوض المصري وإدارة الفنيين لملف التعاون وتحديد الاحتياجات والفرص المتاحة وشروط الاستثمار ومجالات الاستثمار لربطها بعجز الميزان التجاري واحتياجات المخطط ورؤية مصر 2030 ، في هذا الشأن هناك عدد من المزايا الممكنة التي يمكن تحقيقها عبر عضوية البنك وهذا ما سيتناوله الجزء القادم.

رابعاً: مزايا ممكنة من انضمام مصر لبنك التنمية:

من أبرز مجالات التعاون المتوقع تعزيزها ، وتمويل البنك لها في ضوء الخبرة السابقة للتعاون بين مصر والبريكس:

التعاون في مجال الصحة كتمويل صناعة الأدوية والأمصال واستخدام الربوتكس في مجال الطب الحيوي وتمويل مشروعات بحثية في مجال الطب والصحة العامة

تمويل مشروعات تكفل لتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف محافظات الجمهورية في عدد من المجالات كالبنية التحتية ، والنقل ، وإمدادات المياه و الاتصالات السلكية واللاسلكية «.

تقليل الطلب على الدولارالأمريكي حيث يمكن لأعضاء هذا البنك استخدام العملات الوطنية في التجارة الثنائية، كما تفتح هذه الخطوة آفاقًا اقتصادية جديدة للتعاون مع كتلة اقتصادية كبرى مثل مجموعة البريكس.

فتح اسواق تصديرية جديدة لمصر، فالاتفاقية تفتح أسواقًا جديدة لمصر لتصدير المنتجات الزراعية والصناعية، وتمويل مشروعات زراعية لدعم الواردت الزراعية المصرية في ضوء الميزان التجاري بين مصر والدول أعضاء البنك والتكتل ،فتعتبر البريكس من أبرز وجهات الصادرات المصرية الزراعية خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠١١) التي تضم بعض المجموعات الزراعية وتأتي مجموعة الفاكهة كأهم المجموعات التصديرية من حيث القيمة حيث تبلغ قيمتها حوالي ٢٣١,٦ مليون دولار، ويقدر معدل النمو السنوي بنحو ١٠٪. هذا وتبلغ كمية صادرات الفاكهة حوالي ً بمعدل نمو بلغ ١٣,٧٪. وعلي الرغم من أن تكتل البريكس يستحوذ علي نحو ٢٢٪ من 385.5 الف طن تتزايد سنويا كمية صادرات الفاكهة المصرية، في حين بلغت حصة مصر نحو ٣٪ من اجمالي واردات سوق البريكس، وهو ما يعني وجود سعة ونافذة لزيادة حجم الصادرات المصرية في ظل التقارب والإندماج داخل التكتل وامكانية تمويل مشروعات زراعية بمصر من قبل بنك التنمية.

كما تأتي الأسمدة في المركز الثاني من حيث القيمة التصديرية للمنتجات

الزراعية بواقع 145 مليون دولار خلال الفترة المشار إليها، وتستحوذ الأسمدة الفوسفاتية علي نحو 14% من حجم واردات البريكس من الأسمدة الفوسفاتية بكمية تقدر ألف طن، وتتزايد الكمية المصدرة سنويا ،14% هذا وتستحوذ أسواق البريكس علي نحو 70% من ً بحوالي 267.6 بنحو صادرات مصر من الأسمدة الفوسفاتية. فمن أبرز الفرص التصديرية المتاحة لمصر داخل أسواق البريكس من تصدير الأسمدة الزراعية، يضاف لاكتشافات الغاز الطبيعي وما يتبعها من التوسع في إنتاج وتصدير الأسمدة الزراعية، يعتبر أحد الأدوات لضبط كل من الميزان التجاري والزراعي، وزيادة حصيلة الصادرات المصرية.

سد الفجوة الغذائية لمصر: يمكن من خلال انضمام مصر للبنك التعاون وتمويل مشروعات لسد الفجوات الغذائية لمصر سواء بمشروعات غذائية داخل مصر أو بتمويل مشروعات استثمارية لمصر بدول البنك التي تنتج المحاصيل الأساسية التي تعتمد عليها الدولة المصرية، فتعاني مصر من ارتفاع معدلات الفجوة الغذائية من المحاصيل الإستراتيجية والمتمثلة في الحبوب والسكريات والزيوت، هذا الي جانب انخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية، وتتمتع دول البريكس بمزايا نسبية في إنتاج هذه المجموعات، مما يؤهلها أن تكون أهم الدول المصدرة لمصر.

كما يمكن لمصر الاستثمار في تلك الدول بتمويل البنك لتأمين صادراتها السنوية، فعلي سبيل المثال تستحوذ مجموعة الحبوب علي نحو 53% من اجمالي قيمة الواردات الزراعية من دول البريكس والمقدرة بحوالي ٣,٧ مليار دولار، حيث بلغت قيمة واردات سنويا البريكس علي ً الحبوب حوالي ١,٩ مليار دولار خلال ٢٠١١ ، ٢٠٢١ ، ويتصدر محصول القمح قائمة محاصيل الحبوب حيث تستورد مصر من دول البريكس نحو ٥٥٪ من احتياجاتها بكمية بلغت حوالي ٥,٨ مليون طن خلال الفترة المشار إليها، وتتزايد كمية واردات القمح سنويا. وتأتي مجموعة المنتجات الحيوانية في المركز الثاني من حيث القيمة الإستيرادية من دول البريكس، حيث بلغ متوسط القيمة بحوالي ١,٢ مليار دولار بمعدل نمو سنوي بلغ ،٢,٦٪ وتتركز الواردات في لحوم أبقار مجمدة، أجزاء دجاج، أحشاء حيوانية وتمثل نسبة وارداتهم من البريكس نحو ،٩٥٪ ،٦٪ ١٤٪

من اجمالي واردات مصر من البنود المذكورة علي الترتيب. وتستحوذ البريكس علي نحو ٢٠٪ من كمية واردات مجموعة اللحوم الي مصر.

ومن ثم يمكن القول أن بنك التنمية لتكتل البريكس يمثل فرصة لتنويع مصادر الواردات الزراعية خاصة المحاصيل الاستراتيجية، وكذلك الصادرات الزراعية لتفادي أخطار الأزمات الاقتصادية والسياسية كالأزمة الروسية الأوكرانية.

تمويل فرص جديدة للاستثمار والتصنيع في مجالات عدة: مصر تتمتع بمزايا في إنتاج المحاصيل البستانية، وبدراسة خريطة الواردات لدول البريكس يتبين أنها جاذبة للمنتجات المصنعة، مما يمثل فرصة لتمويل مصانع لتصنيع المحاصيل البستانية في مصر وتصديرها مصنعة، كما تتمتع دول البريكس بكفاءة تقنية زراعية عالية مما يتيح لمصر فرص واعدة للإستفادة من نقل هذا التكنولوجي وفتح خطوط للاستثمار، ولا شك أن وجود مصر بعضوية البنك يرفع من إمكانية التعاقد مع دول البنك التي تتمتع بمزايا اقتصادية وتكنولوجية عالية للاستثمار في مصر بتلك المجالات.

تعزيز التنمية في افريقيا وإمكانية تقوية الدور المصري في أفريقيا تعزيزا لخبرتها الفنية وقوتها التفاوضية: حيث تتعدد مجالات التعاون الافريقي مع تكتل البريكس وبنك التنمية ويمكن تطويعها لدعم الدور المصري في إفريقيا، إذا مصر نجحت في تنسيق المصالح وكسب الدعم الأفريقي الأفريقي عبر خبرة المفاوض المصري المتميزة في ضوء الخبرة الفنية الطويلة لمصر للتفاوض مع التكتل وكذا التنسيق مع دولة جنوب أفريقيا العضو الأساسي بالتكتل والتي تدعم مبادرة «افريقيا البريكس» لتصبح مصر شريك بشمال القارة وجنوب أفريقيا بجنوب القارة، مما يدعم الدور المصري في عدد في المجالات يمكن طرح أبرزها في:

-التصنيع والتنمية : تنشغل أفريقيا بقضية التصنيع والتنمية ؛ وهنا تأتي البريكس منشغلة بالمساعدة في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين إفريقيا ودول البريكس عبر تشكيل شراكة بين دول البريكس والتكامل شبه الإقليمي الأفريقي حيث يتزايد دور منظمات التكامل الإقليمي الأفريقي في تعزيز الاقتصاد والتنمية الاجتماعية في أفريقيا ، ويمكن لمصر في ضوء خبراتها التنموية والفنية

في عدد من المجالات كالإنشاءات والتصنيع تقديم الخدمة الفنية والاستثمارات في ضوء مبادرة البريكس أفريقيا في ضوء رخص تكلفة العمالة المصرية، كما يمكن لمصر الاستفادة في مجال التصنيع على المستوى الفردي كدولة افريقية عبر الجمع بين ما تمتلكه القارة الأفريقية من موارد طبيعية وما يمتلكه تكتل البريكس من رأس مال وتكنولوجيا لتوطين الصناعات في القارة الأفريقية للوصول إلى عبارة «صنع في أفريقيا» والعمل على تحسين سلاسل القيمة للمنتجات الإفريقية، ومساعدة القارة على إقامة نظام صناعي خاص بها لتكون قادرة على المنافسة في الصادرات العالمية.

تسهيل عملية استقطاب الأجانب والاستثمار في مصر وتعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية. والاستثمار الأجنبي المباشر وقيمة والتجارة الثناثية بين كل دولتين من دول التكتل

تشكيل أنظمة دفع بديلة واحتياطي العملة عبر حركة للتجارة العالمية ، والشراكة من أجل التعاون المربح للجانبين والتنمية التدريجية لنظام مالي دولي غير دولاري عبر الابتعاد عن الاعتماد على الدولار الأمريكي ، وتطوير نظام دفع مشترك لدول البريكس (BRICS Pay) ، وزيادة التجارة مع البلدان المحلية وإنشاء عملة رقمية مشتركة

تكوين احتياطيات لحل مشاكل السيولة والتعامل بشكل أفضل مع الأزمات العالمية من خلال اقتصاد الدول الأعضاء ، وتشكيل اقتصاد جديد متعدد الأقطاب.

تطوير الأساليب والادوات التجارية والمالية البديلة لهيمنة الدولار ، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي ، وتنويع الاقتصاد ، وتقليل التكاليف ، وتطوير التجارة الإلكترونية ، وتكامل السوق والتعاون مع دول أخرى جعلت البريكس أكثر جاذبية للنخبة المصرية.

التكامل الاقليمي: البريكس كمجموعة من المهم أن تتعهد بتعزيز العلاقات من خلال إقامة شبه إقليمية وقارية عبر آليات التعاون الاقتصادي والتجاري التي تساعد في التعامل مع إفريقيا عبر تجمعات التكامل الإقليمي. في ظل هذه الآليات ، يمكنها دعم تيسير التجارة، وإنشاء البنية التحتية عبر الوطنية

، ودعـم الاسـتثمار والتمويـل ، ويمكـن استكشـاف التعـاون المـالي ، مـن بـين مجـالات الاهتـمام الأخـرى. تفـاوض خطـوة بخطـوة المتعلقـة بإنشـاء منطقـة تجـارة حـرة مـع الهيئـات شـبه الإقليميـة الأفريقيـة وهنـا يمكـن لمـصر أن تكـون الشريـك الرئيـسي في المفاوضـات إذا نجحـت في تنسـيق المصالـح وكسـب الدعـم الأفريقـي الأفريقـي عـبر خـبرة المفـاوض المـصري المتميـزة.

تعظيـم العلاقـات المصريـة الجنـوب أفريقيـة في ضـوء الانضـمام للبنـك: فانضـمام مـصر بترحيـب مـن جنـوب أفريقيـا التـي تدعـم انضـمام مـصر بشـكل كامـل للتكتـل للعـب دور متزايـد في اقتصـاد شـمال افريقيـا والـشرق الاوسـط في ظـل حجـم الكتلـة السـكانية المصريـة

تعزيز نقل التكنولوجيا وتدريب الموظفين وخلق فرص عمل مستدامة

إنشـاء صنـدوق تنميـة البنيـة التحتيـة عـبر الحـدود الإفريقيـة والبريكـس؛ ليهـدف لتعزيـز تخطيـط البنيـة التحتيـة ودراسـات الجـدوى وتنفيـذ المشروعـات لتقديـم تسـهيلات القـروض التفضيليـة لمشروعـات البنيـة التحتيـة

تعزيـز التعـاون عـبر الوطنـي عـبر انشـاء شـبكات ومحـاور الطاقـة والاتصـالات السـلكية واللاسـلكية والنقـل

تشـجيع المؤسسـات الماليـة عـلى دعـم بنـاء البنيـة التحتيـة الأفريقيـة ومشـاريع الربـط البينـي مـن خـلال مختلـف أشـكال التمويـل

تعزيـز السـلام وتفعيـل ثقـل مجموعـة البريكـس في الامـم المتحـدة ومجلـس الامـن فيـما يتعلـق بالصـين وروسـيا للدفـع لصالـح دعـم السـلم والتسـوية وحـل المنازعـات في القـارة.

اسـتفادة مـصر مـن برنامـج «بريكـس وأفريقيـا» التـي تدعمـه جنـوب أفريقيـا باعتبارهـا عضـوا في تكتـل البريكـس لتطويـر التنميـة المسـتدامة ودعـم مشروعـات البنيـة التحتيـة بمـصر وانضـمام مـصر لمنطقـة التجـارة الحـرة الافريقيـة التـي تدعـما البريكـس في اطـار البرنامـج، يضـاف لدعـم العلاقـات المصريـة الجنـوب أفريقيـا فالتعـاون سـيعزز مـن التقـارب الدبلومـاسي وقـد يعمـل عـلى الاسراع بمـشروع القاهـرة كيـب تـاون.

من المتوقع أن يؤدي تقديم سلسلة من المشاريع التكنولوجية لدول البريكس من خلال بنك التنمية الوطني إلى تحفيز الصادرات المصرية. فروسيا ، على سبيل المثال ، لديها بالفعل منطقة تجارة حرة صناعية في بورسعيد ، بالقرب من قناة السويس ، وكذلك الصين.

فمنذ عام ٢٠١٥ ، وافق بنك التنمية الجديد على أكثر من ٩٠ مشروعًا بقيمة ٣٢ مليار دولار لدعم البنية التحتية ، مع تركيز البنك على تنفيذ المشاريع ذات الصلة بأولويات التنمية الوطنية للدول الأعضاء. فتعزيز دور بنك التنمية الجديد لمجموعة بريكس (NDB) هو خطوة بعيدة عن هيمنة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. مما يتطلب من مصر إعداد ملف استثماري يعكس احتياجات الاقتصاد المصري في ضوء خطة مصر ٢٠٣٠ يهدف للقضاء على الفقر وتغير شكل الصحراء ودعم منظومة التصنيع في مصر.

الخاتمة:

جاء بنك التنمية لتكتل البريكس ليعكس حالة ورغبة دول المعسكر الشرقي أو ما يمكن تسميته بدول الاطراف لتغير هيمنة القوى الغربية أو دول المركز على مقدرات القوة منفردة في النظام العالمي، بمعني آخر يمثل البنك أحد أدوات تحالفات القوى الصاعدة لتغير شكل النظام العالمي ليؤسس لحوكمة جديدة تغير موازين القوة والمعادلة وزيادة كتلتها التصويتية وتعزيز دمقرطة المؤسسات الدولية ومحاولتها إنهاء احتكار الدولار باعتباره العملة الاحتياطية الرئيسية في العالم ويطلق عليه مرارًا وتكرارًا لتنويع الاحتياطيات العالمية بعيدا عن الدولار الامر الذي مثل تحدياً كبيراً أمام البنك والتكتل ككل والدول الاعضاء.

ويطرح تساؤلات حول أهمية البنك كأحد أدوات التمويل والتنمية الذي يعتبر مصر حجر زاوية مهم نظرا لما تتمتع به من مصادر قوة داخلية كموقع جغرافي متميز ورخص تكاليف الانتاج وما تحظي به من فرص خارجية مثل اتفاقات الدولية مع التكتلات والقوي الاقليمية والدولية كإتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية. وتحمل العضوية لمصر فرص كثيرة للتنمية على المستوى

الاقتصادي كفرصة لإيجاد مصادر تمويل جديدة وزيادة الدور على المستوى السياسي لزيادة هامش المناورة خارجية وزيادة القوة التفاوضية لمصر، ولكنها في الوقت ذاته تحمل عدد من التحديات التي قد تواجه مصر في ضوء التصعيد الامريكي ومحاولات صك عملة جديدة للبنك لتحل محل الدولار أو على الأقل لتنافسه ، ورغم التهديدات ولكن الإيجابيات والسلبيات المحاطة بالعضوية لا يمكن حسمها في هذه المرحلة في ضوء تغير النظام العالمي بل ووتيرة التغير ذاته ومدي التغير ومهارة المفاوض المصري وإدارة الفنينن لملف التعاون وتحديد الاحتياجات والفرص المتاحة وشروط الاستثمار ومجالات الاستثمار لربطها بعجز الميزان التجاري واحتياجات المخطط ورؤية مصر ٢٠٣٠. فالأمر يتطلب حسن إدارة من الجانب المصري لتقليل التحديات وتحويلها لفرص وتعظيم الإمكانيات والقدرات والفرص.

فعلى الدولة المصرية إعداد ملف فني حول مجالات التعاون والمشروعات التي تحقق تنمية متوازنة للتقدم لتمويلها من قبل بنك التنمية وأن يعكس الملف احتياجات التنمية الفعلية مع محاولة لتوسيع رقعة أقاليم الاستثمار بالدولة التي تفضلها القوى الخارجية للاستثمار بها دون عناء العمل في الصحراء والمناطق التي تتطلب جهدا للتطوير والإصلاح عبر توجيه المستثمر لتلبية احتياجات الاقتصاد المصري.

المراجع

1. كريم سعيد، ما هي اتفاقية بريتون وودز التي جعلت الدولار عملة احتياط عالمية، فورتيون عرب، 3 أغسطس 2022، متاح علي الرابط التالي :
https://fortunearabia.com/%D8%A7%D8%AA%D981%%D8%A7%D982%%
2. ماجد خشبة (وآخرون)،» مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية: معهد التخطيط القومي، يونيه 2018، رقم 284، متاح علي الرابط التالي :
https://repository.inp.edu.eg/handle/1234567895048#/:~:text=%D8%AA%D9%87%D8%AF% .، متوفرة بتاريخ 3 يونيه 2023
3. ستار تايمز، بحث حول نظرية المركز و الأطراف، تاريخ 29 مايو 2023، متاح علي الرابط التالي :
https://www.startimes.com/f.aspx?t=17971132sjh
4. انظر :
C´elestin Coquid´e, Jos´e Lages& Dima L. Shepelyansky, «Prospects of BRICS currency dominance in international trade», Coquid´e et al, April. 30, 2023, https://arxiv.org/pdf/2305.00585.pdf, accessed on 32023/6/
5. انظر :
Siphamandla Zondi, “Should the BRICS Admit Egypt?”, E-International Relation, JUL 28 2013, https://www.e-ir.info/201328/07//should-the-brics-admit-egypt-after-the-crisis, accessed on 12023/6/
6. رانيا عبدالله السعيد طلبة، ”دراسة تحليلية لأثر إنضمام مصر إلى تكتل البريكس“، مجلة جنوب الوادي للعلوم الزراعية، 10 أغسطس 2022، متاح علي الرابط التالي:
https://nvjas.journals.ekb.eg
7. انظر :
Andrés Serbin, “BRICS Political and Geopolitical Challenges: A View from the South”, World Economy, 182022/08/,: https://www.academia.edu/85549105/BRICS_political_and_geopolitical_challenges_A_View_from_the_South, accessed on 22023/6/

8. انظر :

Thulani Mpofu , "BRICS leaders to discuss proposal to introduce common currency at August summit", host South Africa says, bne IntelliNews, May 12, 2023, https://www.bne.eu/brics-leaders-to-discuss-proposal-to-introduce-common-currency-at-august-summit-host-south-africa-says-278550/?source=r… accessed on 22023/6/

9. انظر :

Andrés Serbin, Op.cit

10. انظر :

Genevieve Donnellon-May, "BRICS expanding to Saudi Arabia, Indonesia and beyond holds promise, but challenges remain", South China Morning Post, February 2023: Accessible at: https://www.researchgate.net/publication/368455547_BRICS_expanding_to_Saudi_Arabia_Indonesia_and_beyond_holds_promise_but_challenges_remain, accessed on 23 May 2023

11. انظر :

C´elestin Coquid´e, Jos´e Lages& Dima L. Shepelyansky, Op.cit

12. انظر :

Ibid

13. انظر :

Vincent Castel, Paula Ximena Mejia and Jacob Kolster, "The BRICs in North Africa: Changing, the Name of the Game?", North Africa Quaterly Analytical, Accessible at: https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/the%20BRICs%20in%20North%20Africa%20First%20annual%20ok_Mise%20en%20page%201.pdf, accessed on 12023/6/

14. انظر :

Ibid

15. انظر :

Ibid

16. انظر :

Farzad Ramezani Bonesh, "Egypt's Membership Of BRICS: Opportunities and Prospects", Silk Road Briefing, Apr 11, 2023, https://www.silkroadbriefing.com/

news/202311/04//egypts-membership-of-brics-opportunities-and-prospects/, accessed on May 26, 2023

17. انظر :

Ibid

18. موقع سبوتنيك الروسي، خبراء يحددون 6 فوائد تجنيها مصر بانضمامها إلى بنك التنمية لـ»بريكس، متاح علي الرابط :

https://www.libyaakhbar.com/world news/2124802.html#:~:text=%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B120%%D985%%D92023/5/25، متوافـر بتاريـخ 2%86%

19. انظر :

He Wenping & Hisham Abu Bakr Metwally, BRICS Plus model can unite developing economies, People's Daily, Global Times Accessible at: http://www.confucius.puc-rio.br/media/noticias/34.BRICS_Plus_model_can_unite.pdf, accessed on 22023/6/

20. سبوتنيك عربي، مرجع سابق

21. انظر :

He Wenping & Hisham Abu Bakr Metwally, Op.cit

22. انظر :

Andrés Serbin, Op.cit

23. انظر :

Ibid

24. انظر :

Genevieve Donnellon-May, BRICS expanding to Saudi Arabia, Indonesia and beyond holds promise, but challenges remain, South China Morning Post, February 2023, https://www.researchgate.net/publication/368455547_BRICS_expanding_to_Saudi_Arabia_Indonesia_and_beyond_holds_promise_but_challenges_remain, accessed on 23 May 2023

25. انظر :

Siphamandla Zondi, "Should the BRICS Admit Egypt?", E-International Relation, JUL 28 2013, https://www.e-ir.info/201328/07//should-the-brics-admit-egypt-after-the-crisis/, accessed on 12023/6/

26. انظر :

C´elestin Coquid´e, Jos´e Lages& Dima L. Shepelyansky, Op.cit

27. انظر :

Ibid

28. انظر :

Nichilass Hubitz,Currency localisation set to boost Egypt as part of Brics', New Development Bank, Jan 16, 2022: Accessible at: https://www.businesslive.co.za/bd/opinion/202316--01-nicholas-shubitz-currency-localisation-set-to-boost-egypt-as-part-of-brics-new-development-bank/, accessed on 12023/6/

29. سبوتنيك عربي، مرجع سابق

30. انظر :

Andrés Serbin, Op.cit

31. انظر :

Parag Khanna, "Egypt, Libya, and the Folly of the BRICs", Harvard Business Review, February 22, 2011, https://hbr.org/201102//egypt-libya-folly-of-brics, accessed on 25l052023/

32. انظر :

Ben Aris, BRICS bloc: EM goldbugs, bne IntelliNews, May 3, 2023, https://intellinews.com/brics-bloc-em-goldbugs-276896/, accessed on May 23, 2023

33. انظر :

He Wenping & Hisham Abu Bakr Metwally, Op.cit

34. انظر :

Vincent Castel, Op.cit

35. انظر :

Sinem Cengiz , Building BRICS: Why are Saudi Arabia, Egypt and Turkey considering joining the group?, Arab News, 122023/05/, https://www.arabnews.com/noAde/2127586/amp, accessed on 242023/05/

36. انظر :

Siphamandla Zondi, Op.cit

37. انظر :

He Wenping & Hisham Abu Bakr Metwally, Op,cit

38. انظر :

Siphamandla Zondi, Op.cit

39. انظر :

Vincent Castel, Paula Ximena Mejia & Jacob Kolster, Op.cit

40. سبوتنيك عربي، مرجع سابق

41. المرجع نفسه

42. ماجد خشبة (وآخرون)، مرجع سابق

43. سبوتنيك عربي، مرجع سابق

44. انظر :

Farzad Ramezani Bonesh, «Egypt's Membership Of BRICS: Opportunities and Prospects», Silk Road Briefing, Apr 11, 2023, https://www.silkroadbriefing.com/news/202311/04//egypts-membership-of-brics-opportunities-and-prospects/, accessed on May 26, 2023

45. انظر :

He Wenping & Hisham Abu Bakr Metwally, Op.cit

46. وكالة شينخو الصينية، القمة التاسعة للبريكس، متاح علي الرابط :
متوفرة بتاريخ 2018/03/15، http://arabic.news.cn/201706/09-/xinhuanet

47. ماجد خشبة (وآخرون)، مرجع سابق

48. المرجع نفسه

49. سبوتنيك عربي، مرجع سابق

50. انظر :

Vincent Castel, Paula Ximena Mejia and Jacob Kolster, Op.cit

51. ماجد خشبة (وآخرون)، مرجع سابق

52. المرجع نفسه

53. انظر :

Laetitia Mottet , «Cooperation and Competition among the BRICS Countries and Other Emerging Powers», Intern, French Centre for Research on Contemporary China (CEFC), January-March 2013: https://www.cefc.com.hk/uf/file/researchpapers/BRICS%20report/BRICS%20report.pdf, accessed on May 26, 2023

54. انظر :

China Daily, Egyptian parliament approves agreement to join BRICS New Development Bank, China Daily, 33023/02/: https://www.chinadaily.com.cn/a/20230203//WS63dcd97ba31057c47ebacd78.html, accessed on 252023/05/

55. انظر :

China Daily, Op.cit

56. انظر :

Ibid

57. رانيا عبدالله السعيد طلبة، مرجع سابق

58. المرجع نفسه

59. المرجع نفسه

60. انظر :

Ahmed Bawa (&others), "BRICS and Africa: PartnershiP for Development, integration and industrialization", Papers of the fifth brics academic forum Partnership for Development, integration & industrialisation, 25 Aug 2015: https://repository.hsrc.ac.za/handle/20.500.119102268/, accessed on 22023/6/

61. انظر :

Ibid

62. انظر :

Farzad Ramezani Bonesh, "Egypt's Membership Of BRICS: Opportunities and Prospects", Silk Road Briefing, Apr 11, 2023,: https://www.silkroadbriefing.com/news/202311/04//egypts-membership-of-brics-opportunities-and-prospects/, accessed on May 26, 2023

63. انظر :

Ibid

64. انظر :

Ibid

65. انظر :

Laetitia Mottet , Op.cit